اقتصاد المعرفة على ضوء التشريعات المغاربية المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني - واقع وتقييم الأداء في الجزائر، تونس والمغرب

اعداد
د/ أسماء تخنوني
جامعة باجي مختار. عنابة . الجزائر

Doi:10.33850/ajahs.2020.73385
الاستلام : ١٥ / ١ /٢٠٢٠ القبول : ٢٨ / ١ /٢٠٢٠

المستخلص:
هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مفهوم المجتمع المدني كأحد المفاهيم الحديثة التي ترسخت في الفكر الديمقراطي، فأضحى مقاربة سوسيواجتماعية ومجال يتفاعل فيه المواطنون، ويؤسسون بإرادتهم الحرة تنظيمات مستقلة عن السلطة، وتجليات المجتمع المدني متعددة ومتنوعة باختلاف خصائص المجتمع المنبثقة منه: جزائري، تونسي أو مغاربي، ومع ذلك لا تخلو من عناصر مشتركة يعيد انتاجها العقل الإنساني الكوني، ومع اطلاق وتفعيل مؤشرات اقتصاد المعرفة في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة ، نتساءل عن الأدوار التي حققها المجتمع المدني المغاربي (الجزائر-تونس-المغرب)، مع العلم أنه لتفعيل الاقتصاد المعرفي لابد من إعادة البناء المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني بما يتوافق مع مبادئ اقتصاد المعرفة، وتطوير البنى التشريعية والقانونية لبذل أسباب التحول إلى مجتمع مدني مبني على اقتصاد المعرفة.
كلمات مفتاحية : (مؤسسات المجتمع المدني – مؤشرات اقتصاد المعرفة – الأداء المؤسسي) .

Abstract:
The present study is aimed at the concept of civil society like one of the modern concepts that have been embedded in democratic thought. Common elements reproduced by the global human mind, and with the launching and activation of indicators of knowledge economy in the Arab world to achieve sustainable development, we wonder about the roles achieved by the Maghreb civil society (Algeria-Tunisia-

Morocco), knowing that to activate the global economy The institutional reconstruction of civil society institutions must be institutionalized in accordance with the principles of the knowledge economy, and the legislative and legal structures should be developed to make the transition to a civil society based on the knowledge economy.

Kay Word: Civil society institutions – Knowledge - indicators – Institutional performance.

المقدمة :

لقد جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٣ أن:[١] "مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة، وانتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات المجتمع: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسية والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية"، وهو المرجع الأول للدراسة والرابط الضروري والعاجل بين مفهومي اقتصاد المعرفة ومؤسسات المجتمع المدني، بمؤسساته ومنظماته ، الذي ظل تركيزه منصبا على استراتيجية تحقيق التنمية الشاملة كأحد أهدافه، وهو مهمل تماما للجوانب الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، والمبنية أساسا على اقتصاد المعرفة القائم أساسا على إنتاج المعرفة واستخدام ثمارها وانجازاتها بحيث تشكل هذه المعرفة مصدرا رئيسيا لثروة المجتمع ورفاهيته.

ويعتبر الواقع القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي من القضايا الرئيسية التي تحدد طبيعة ومكانة اقتصاد المعرفة في المؤسسات، ومدى اعتبارها شريكا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وفي العقد الأخير من القرن الحالي قد تطور الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني ودورها في مجالات الحياة السياسية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، حيث أضحت الدول المغاربية وأبدت نوعا من الاهتمام وتحت ضغوطات اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى مباشرة مجموعة من الاصطلاحات ثم بموجبها السماح ببروز العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وكان ذلك التحدي الأول للمطالبين بذلك، لكن التحدي الأبرز والأهم اتفاق هذا البناء المؤسسي مع مبادئ الاقتصاد المعرفي المجتمعي، بل هو التحدي الذي سيعود بنا إلى نقطة الصفر لا إلى نقطة التحول، أي إلى إعادة البناء المؤسسي للمجتمع المدني المغاربي وتطوير البنى التشريعية والقانونية بالاعتماد على ديناميكية العلاقة بين اقتصاد المعرفة وحجم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

[١]-(أنظر http://www.un.org/ar/esa/hdr03.shtml ، التصفح ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩).

المشكلة :

بناء على ما تقدم نطرح الإشكالية الهامة الآتية:

- ما هو الواقع القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب)؟ وما مدى اتفاقه مع مؤشرات اقتصاد المعرفة تشريعا قانونيا ، وواقعا تنمويا مستداما؟

الأهداف :

. تستهدف الدراسة أساسا الإجابة على هذه الإشكالية، حيث نتطرق بالتحليل للواقع التشريعي لمؤسسات المجتمع المدني في كل من الجزائر، تونس، المغرب، مستقرئين النصوص القانونية استقراء عميقا يبحث أساسا عن مؤشرات اقتصاد المعرفة كأحد الركائز الهامة للأهداف الاقتصادية لهذه المؤسسات، وذلك ضمن المحور الأول من الدراسة، لنأتي في المحور الثاني ونبين أداء مؤسسات المجتمع المدني لمختلف مبادئ الاقتصاد المعرفي كأحد أولوياتها لتحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول من المغرب العربي .

الأهمية :

تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات المجتمع المدني لبلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر – تونس – المغرب) ، من خلال توجيه صورتها النمطية من مجرد الدور التنموي ، الى تحقيق الأهداف الشاملة لمسار مؤشرات اقتصاد المعرفة .

الاطار النظري :

المحور الأول: الواقع القانوني لمؤسسات المجتمع المدني المغاربي في ظل اقتصاد المعرفة.

أولا: واقع مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في ظل مجتمع اقتصاد المعرفة.

ثانيا: واقع مؤسسات المجتمع المدني في تونس في ظل مجتمع اقتصاد المعرفة.

ثالثا: واقع مؤسسات المجتمع المدني في المغرب في ظل مجتمع اقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني المغاربي لمؤشرات اقتصاد المعرفة.

أولا: تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة من حيث أداء مؤسسات المجتمع المدني الجزائري.

ثانيا: تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة من حيث أداء مؤسسات المجتمع المدني التونسي.

ثالثا: تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة من حيث أداء مؤسسات المجتمع المدني المغربي.

المحور الأول: الواقع القانوني لمؤسسات المجتمع المدني المغاربي في ظل اقتصاد المعرفة

لقد أدت التحولات الكبيرة التي شهدها العالم أواخر القرن المنصرم إلى ظهور عديد المفاهيم، والتي ترافقت مع إعادة رسم وتشكيل الخارطة الإيديولوجية والسياسية، وأهمها مفهوم المجتمع المدني، الذي يشكل عربيا المخرج من سلطة الأنظمة الشمولية، والتي غالبا ما تسعى إلى إضعاف أي شكل من أشكال الحياة السياسية المدنية، وهناك من يرى أن مؤسسات المجتمع المدني كانت حاضرة عربيا منذ ظهور الدولة الإسلامية إشارة إلى الدواوين وغيرها، وهي شكل من أشكال المجتمع المدني، إلا أن حقيقة الأمر تؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني بدأت في الظهور في العالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث تشكلت النقابات العمالية والمهنية، وكذلك الجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات التي تشكل مؤسسات المجتمع المدني،[٢] وبالمقابل نشير إلى توجه الحكومات العربية في إعطاء دور لمؤسسات المجتمع المدني للعمل كشريك للمؤسسات الحكومية لا سيما فيما يتعلق بجوانب التنمية، وهي شراكة محدودة جدا، ولم توفر فرصة حقيقية لنموها، وتحقيق أهدافها، فظهورها في المغرب العربي كان في الغالب كمنظمات خيرية أو نقابات مهنية أو منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة، واليوم ونحن في عصر المعلوماتية واقتصاد المعرفة ما تحتاجه دول المغرب العربي ليس الخروج من المشاركة المحدودة والبحث عن الحرية في تحديد خيارات التنمية، بل نحن في حاجة ماسة للتفكير في البدائل باستحضار الواقع العالمي التكنولوجي القائم على مبادئ الاقتصاد المعرفي، ومن السذاجة التغريد خارج سرب العولمة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، فهل نجد ذلك في الواقع القانوني لهذه المؤسسات في دول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب)؟

أولا: واقع مؤسسات المجتمع المدني الجزائري في ظل مجتمع اقتصاد المعرفة

إن المقصود بمؤسسات المجتمع المدني في القانون الجزائري، أنها تلك الأشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية والاقتصادية السياسية القائمة، وتقوم هذه المؤسسات بالدفاع عن مصالح أعضائها، وتساهم أيضا في التغير الاجتماعي والسياسي، من أجل تحقيق تنمية المجتمع وترسيخ مبادئ الديمقراطية، وهذه الأخيرة تعمل باستقلالية عن الدولة، وهي ملتزمة بالتقيد بمعايير الاحترام والتراضي، والأخذ بالوسائل السلمية، حيث تسمح هذه المؤسسات للأفراد داخل الدولة

[٢]-(الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ١٩٩٧، ص٣٤).

لممارسة حقوقهم والدفاع عنها بكل حرية، والقدرة على مواجهة بمؤسسات الدولة نظرا للديمقراطية التي تسود في هذه المؤسسات المختلفة.

و يتشكل المجتمع المدني في الجزائر من المؤسسات التالية:

١. الأحزاب السياسية:

إن العمل الحزبي في الجزائر له تقاليد قديمة تعود إلى الفترة الاستعمارية، حيث عرفت الجزائر خلالها تعددية حزبية أو ما يعرف بالحركة الوطنية، التي ضمت تيارات ثورية، وطنية مختلفة ذات توجه إصلاحي، إسلامي، اندماجي، ليبرالي وشيوعي، طالبت بالحقوق المدنية، والمحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، وظلت متوحدة في إطار جبهة واحدة إلى غاية الظفر بالاستقلال في ٠٥ جويلية ١٩٦٢،[٣] وبعد هذا التاريخ تثبت النصوص التشريعية ودساتير الجزائر المستقلة بشكل صريح على الأحادية الحزبية، وحظر الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتحولت تلك الجبهة إلى حزب التحرير الوطني، كحزب واحد ووحيد ذو الشرعية القانونية والسياسية في البلاد، إلا أن الواقع المعاش أثبت ظهور أحزاب سياسية مارست عملها في سرية خلال فترة الحزب الواحد، كحزب القوى الاشتراكية سنة ١٩٦٣م، وحزب الطليعة الاشتراكية المؤسس سنة ١٩٦٦م، كما شهدت الفترة نشاط عدة حركات إسلامية بداية الثمانينات كحركة الموحدين سنة ١٩٦٣م، التي عرفت فيما بعد (حمس)، وجماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست سنة ١٩٦٦م، التي عرفت بجماعة الإخوان المحليين، وحاليا تعرف بحركة النهضة.[٤]

وبموجب دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩م تم انتقال الجزائر من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية متأثرا بالتغيرات الداخلية والخارجية، حيث أقر التعددية الحزبية، وحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي،[٥] ثم بعدها جاء القانون رقم (٨٩-١١) المؤرخ في ٠٥ يوليو ١٩٨٩م، ليؤكد على مبدأ التعدد الحزبي، وينظم عمل الجمعيات ذات الطباع السياسي، فظهر على الساحة السياسية الجزائرية ٤٠ حزبا سياسيا ووصلت فيما بعد إلى ٦٠ حزبا منتمية إلى ثلاثة تيارات مختلفة وهي: (التيار الوطني ويضم: حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي)،

---

[٣]-(كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية، ٢٠٠٩، ص١٢).

[٤]-(قاضي، واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي، ٢٠١٧، ص٦).

[٥] وهو ما جاء في نص المادة ٤٠ من دستور ١٩٨٩ على أن: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب".

و(التيار الإسلامي ويضم: حركة مجتمع السلم حمس، الجبهة للإسلامية للإنقاذ وحلت سنة ١٩٩٢، وحركة النهضة)، و(التيار العلماني ويضم: جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية)، وتجاوز خلال هذه الفترة ٦٧ حزبا مؤسسا ومصرح به من طرف وزارة الداخلية، وبعد التعديل الدستوري ونظرا للأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر انخفض العدد إلى ٢٧ حزب، وهذا بصدور دستور الجزائر ١٩٩٦ الذي منع تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، والذي تدعم بالقانون العضوي للأحزاب السياسية في ٦ آذار ١٩٩٧، بموجب القانون رقم (٩٧-٠٩)، والذي نص على أحكام تتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وعملها،[٦] فأصبح بموجبه الحق لتسعة (٠٩) أحزاب فقط في الترشح للانتخابات، ولكن سرعان ما ارتفع العدد من جديد بعد صدور القانون العضوي الجديد المتعلق بالأحزاب رقم (١٢-٠٤) المؤرخ في ١٢ يناير ٢٠١٢ ليصل عدد الأحزاب إلى ٤٦ حزبا، بحيث لا تتأسس إلا بعد مرورها على المراحل الثلاثة: (مرحلة التصريح التأسيسي، مرحلة المؤتمر التأسيسي للمصادقة على القانون الأساسي للحزب، مرحلة الاعتماد)، وفيما يلي مخطط بياني بوضح تطور تشكيل الأحزاب السياسية في الجزائر طيلة الفترة ما قبل الاستعمارية وإلى يومنا هذا، حيث أوضحت وزارة الداخلية في آخر اصدار لها يوم ٠٤ تشرين الاول ٢٠١٩ بلوغ عدد الأحزاب السياسية الناشطة في الجزائر ٧٣ جزبا، و فيما يلي مخطط بياني يوضح تطور عدد الأحزاب في الجزائر:

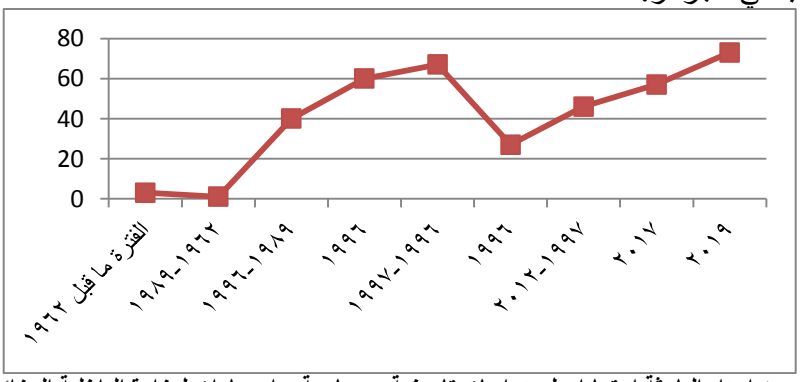

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على دراسات تاريخية و سياسية و إحصاءات لوزارة الداخلية الجزائري.

٢. الجمعيات:

[٦] -(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد ١٢، ١٩٩٧).

إن العمل الجمعوي في الجزائر تعود جذوره إلى الحقبة الاستعمارية مع بداية القرن ٢٠م، أين تم إنشاء أول جمعية رياضية للسكان الأهالي في مدينة معسكر سنة ١٩١٢م، وتزايد تكوين الجمعيات منذ منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ مع اندلاع الحرب التحريرية شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف شرائح المجتمع على انشاء الجمعيات وكانت حوالي ٣ جمعيات هي: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، الاتحاد العام للتجار الجزائريين، إلى أن جاء دستور الجزائر ١٩٦٣، الذي نص في المادة ١٩ على ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات مع عدم معارضتها أو تناقضها مع خط الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)،[٧] وهو ما شكل حجرة عثرة أمام تأسيس الجمعيات لمراقبة السلطات العمومية، وما زاد من ضيق هامش حرية الجمعيات وعدم تكاثرها في المجتمع الجزائري هو نص المادة ٣ من الأمر (٧١-٧٩) التي قضت بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني، والتحول الحقيقي في العمل الجمعوي كان في إطار إقرار التعددية الحزبية بموجب دستور ١٩٨٩ في مادته ٤٠ السابقة الذكر، ومع ذلك يعتبر القانون رقم (٩٠-٣١) المؤرخ في ٠٤ تشرين الثاني ١٩٩٠ المحدد لكيفيات انشاء وتسير الجمعيات خطوة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي نظرا لما يكرسه من نظام إعلامي، وما يتضمنه من تسهيلات إدارية وإجرائية، وهو القانون الذي أحدث ما يعرف بالانفجار في تعداد مؤسسات المجتمع المدني، وشهدت هذه المرحلة ظهور عدد وفير وغزير من الجمعيات التقليدية كالاجتماعية والخيرية، والعصرية منها التي انكبت مجالات تدخلها واهتماماتها نحو قطاعات حقوق الانسان وحقوق المرأة، والدفاع عن البيئة وحمايتها، اللغة الأمازيغية، وضحايا الإرهاب والمفقودين...إلخ، وقد قيم المختصون في المجال أن هذه المرحلة (١٩٩٠ إلى اليوم) كانت مرحلة فضاء جمعوي غير ناضج وغير مكتمل، وكان النموذج البارز للجمعيات هو سيطرة الجمعيات ذات الدور المكمل، والمدعم للسلطات العمومية في المجالات التي تخلت عنها الدولة، ألا وهي القطاعات الاجتماعية، الثقافية والرياضية بالدرجة الأولى.

وقد سجلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة ٢٠١٦ وجود ٦٠ ألف جمعية تنشط بطريقة غير قانونية عبر ٤٥ ولاية، وتفرض نفسها داخل المجتمع المدني أي ما نسبته ٥٥,٦٠%،[٨] وتمثل الجدول التالي عدد جمعيات المجتمع المدني في الجزائر ونوع النشاط:

طبيعة ونوع الجمعية	عددها	طبيعة ونوع الجمعية	عددها

[٧] -(وناس، الحياة الجمعياتية في المغرب العربي، تونس، ١٩٩٧، ص ص ٥١-٥٢).

[٨]-(أنظرالتفاصيل على: http://www.ennaharonline.com).

جمعيات الأحياء	٢٣ ٣٧١	جمعيات ذات طابع ديني	١٥ ٩٧٤
جمعية أولياء التلاميذ	١٦ ٦٣١	جمعيات رياضية	١٨ ٠٣٢
جمعيات فنية وثقافية	١٣ ١٣٤	جمعيات ذات طابع مهني	٤ ٦١٨
جمعيات تضامن وأعمال خيرية	٤ ٣٠٤	جمعيات المتقاعدين والمسنين	٣ ٦٤٣
جمعيات الشباب والطفولة	٣ ٦٣٤	جمعيات تختص بالبيئة	٢ ٥٠٥
جمعيات نسوية	١ ٠٨٦	جمعيات المعاقين	١ ٧٤٦
جمعيات تختص بالعلوم التكنولوجيا	١ ٠٥٢	جمعيات ذات طابع صحي	٩٥٤
جمعيات الإنقاذ	٣٣٩	جمعيات حماية المستهلك	١٤٢
جمعيات سياحية وترفيه	١٤٢	جمعيات تلاميذ قدامى وطلبة	١٣٢

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماد على احصائيات مدونة في موقع الوزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية على الرابط الآتي: www.interieur.gov.dz بتاريخ ٠١-١١-٢٠١٩.

٣. التنظيمات النقابية:

لقد جسدت التشريعات الجديدة الصادرة سنة ١٩٨٨ حرية الاضراب والحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية، وكرسها دستور الجزائر ١٩٨٩ الذي كفل في طياته التعددية النقابية وحق ممارسة الإضراب في إطار القانون، ومن ثم جاء القانون رقم (٩٠-١٤) المؤرخ في ٢ يونيو ١٩٩٠، والمتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي المعدل والمتمم، مقررا للمبادئ الأساسية والدفاع عن مصالح المستخدمين المادية والمعنوية، وإعطاءها الصفة التمثيلية للعمال بالتفاوض باسم العمال، حيث يبدأ الناشطون لفئة معنية بالسعي لتداول فكرة تأسيس منظمة، ثم عقد لقاء تشاوري، ومؤتمر تحضيري يناقش أعماله المؤتمر التأسيسي الذي تعلن فيه عن تأسيس النقابة وإقرار النظام الأساسي والنظام الداخلي، وبعدها تعتمد النقابة وتحصل على الاعتراف القانوني بوجودها، وبالتالي حصولها على الشخصية الاعتبارية التي تؤهلها للتقاضي أمام القضاء وتملك الأموال وإجراء سائر التصرفات القانونية، وقد أكد الحق النقابي أيضا دستور ١٩٧٦، وثلث القانون (٩٠-١٤) عدة قوانين منظمة لكيفيات ممارسة الحق النقابي، وكرسه كذلك دستور ١٩٩٦ في المادة ٥٦ منه، ومن القوانين القانون رقم (٩١-٣٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول ١٩٩١ المتعلق بالممارسة النقابية الذي نص في المادة ٠٣ منه أن: "يحق للعمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى أن يكونوا لهذا الغرض، تنظيمات نقابية وينخرطوا انخراطا حرا وإراديا في تنظيمات نقابية موجودة"، هذا وتعتبر النقابات أحد أهم مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وتحتل أهمية عملية بالغة على جميع

المستويات هي على نوعين: نقابات مهنية ونقابات عمالية، هذا وقد اعتمدت الجزائر وصادقت على عدة اتفاقيات دولية في مجال الحق النقابي كالاتفاقيات الدولية في مجال الحق النقابي كالاتفاقية رقم ٨٧ لعام ١٩٤٨ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وهي أهم الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٦٢ بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٦٧-٨٩)، وكذا الاتفاقية الدولية رقم ٩٨ لعام ١٩٤٩ المتعلق بالحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية، والاتفاقية رقم ١٣٥ لعام ١٩٧١ المتعلقة بتوفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال ، والتي صادقت عليها الجزائر في سنة ٢٠٠٦ والتي تقضي أحكامها على وجوب حماية العمال من الإجراءات التمييزية المعادية للنقابات، كما نجد أيضا الاتفاقية رقم ١٥٤ لعام ١٩٨١ الخاصة بالتفاوض الجماعي والتي تعد مرجعا قانونيا للقانون (٩٠-١١) المؤرخ في ٢١ نيسان ١٩٩٠ المتضمن علاقات العمل الجماعية، وكذا القانون (٩٠-١١) المؤرخ في ٢١ نيسان ١٩٩٠ المتضمن علاقات العمل الجماعية، وكذا القانون (٩٠-٠٢) المؤرخ في ٠٦ فبراير ١٩٩٠ المتعلق بالوقاية من نزاعات العمل الجماعية وتسويتها وحق الإضراب.

وفي نفس السياق، كشف مدير علاقات العمل بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الحكومة الجزائرية في آخر احصاء قامت به الوزارة وصرح به المدير، أن النقابات التي تنشط في إطار القانون يقدر عددها بـ ١٧ نقابة هي: (الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP، النقابة الوطنية للأسلاك المشتركة والعمال المهنيين للتربية الوطنية SNCCOPEN، النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين SNECHU، النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية SNPSP، النقابة الوطنية لممارسين الأخصائيين في الصحة العمومية SNPSSP، النقابة الوطنية الجزائرية للنفسانيين SNAPSY، النقابة الوطنية للشبة الطبي SPA، النقابة الوطنية لأساتذة الشبه الطبي SNPEPM، النقابة الوطنية للبياطرة موظفي الإدارة العمومية SNVFPA، النقابة الوطنية للقضاة SNM، المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيين ONJSA، النقابة الوطنية لمستخدمي الملاحة التجارية الجزائرية SNPNCA، النقابة الوطنية لتقنيي صيانة الطائرات SNTMA، نقابة الطيارين التقنيين الجويين الجزائريين SPLA، النقابة الوطنية لقضاة مجلس المحاسبة SNMCC، النقابة الوطنية لمستخدمي الملاحة الجوية SNPCA، أما النقابات التي لم تتوفر فيها الشروط القانونية يقدر عددها ١٣ نقابة موزعة على الأغلب بين قطاعات التربية

والتعليم والتعليم العالي والشؤون الدينية والصحافة والتكوين المهني وقطاع الحبوب وتقني الالكترونيك.[٩]

ثانيا: واقع مؤسسات المجتمع المدني في تونس في ظل مجتمع اقتصاد المعرفة

يكفل الدستور التونسي حرية تشكيل المنظمات والجمعيات إلا أن قانون الطوارئ الذي كان معمولا به إلى غاية ٢٠١١ يمنع ذلك، حيث تمتلك السلطة التنفيذية سلطة مطلقة على المنظمات الأهلية القائمة، ولا تسمح لها بإقامة المؤتمرات إلا بإذن خطي وبشروط محددة، كما تفرض الحكومة التونسية قيودا كبيرة على المنظمات الحقوقية ، وأنشطتها ورغم أن المجتمع التونسي عرف الظاهرة الحزبية منذ ١٩٢٠ بتأسيس الحزب الحر الدستوري وكان إبان الثورة التونسية، وقد رسم لنفسه أهدافا ترمي إلى تحرير البلاد والارتقاء بالشعب في مصاف الشعوب المتقدمة.[١٠]

ومنذ استقلال تونس سنة ١٩٥٦م وإعلان الجمهورية تولى الحبيب بورقيبة الرئاسة، ودخلت تونس تدريجيا مرحلة الحزب الواحد والحكم السلطوي، ودخل المجتمع المدني مرحلة من أحلك مراحل وجوده واضطر إلى الصراع من أجل البقاء والتحرر طيلة أكثر من خمسة عقود، فغالبية المنظمات صارت أدوات تعبئة ودعاية لصالح الحزب الواحد والزعيم الأوحد حتى سنة ١٩٨٧،[١١] أين جاء التغيير من خلال الإطاحة بنظام بورقيبة في انقلاب غير دموي، مع الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية قبلت التعددية سنة ١٩٨١م، في إطار ما يسمى باللعبة السياسية، فجاءت شكلية ومشوهة حيث اشترطت السلطة الحاكمة عليها الاعتراف بشرعية الرئيس وحكمه البلاد مدى الحياة بعد أن أقر ذلك دستوريا، فلم يكن للأحزاب السياسية في تونس واقعا قانونيا ولا بيئة عملية حاضنة لمشاريع تنموية على غرار دول المغرب العربي الأخرى، هذا ويواجه المجتمع المدني في تونس اليوم تحديات كبرى تتمحور حول طرق المساهمة في بناء دولة القانون والمؤسسات، وتركيز نظام ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات للمواطنين، ويعتبر المجتمع المدني الركيزة الأساسية لإنجاح المسار الانتقالي، حيث بينت مختلف الأزمات أهمية تواجد مجتمع مدني ناجح وفاعل لتفادي الهزات الكبرى، ومخاطر الانسياق نحو العنف والفوضى، وباستقراء الواقع التشريعي التونسي نجد أن لتونس مؤسسة مجتمعة وحيدة تمثل المجتمع المدني قانونا وفاعلة ميدانيا، ألا وهي الجمعيات، وهي العامل الرئيسي لتفعيل المساهمة في بناء

---

[٩] -(أنظر أكثر تفاصيل في الموقع: http://www.ennaharonline.com).

[١٠] -(منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، ٢٠٠٤، ص٢٧).

[١١] -(أنظر بالتفصيل: http://www.assafirarabi.com).

دولة القانون بالإضافة إلى العمل النقابي، نتعرف على بيئتها التشريعية في القانون التونسي فيما يلي:

١. البيئة القانونية للجمعيات في تونس:

مر النظام القانوني للجمعيات في تونس بمرحلتين هامتين:

١.أ. النظام القانوني السابق (١٩٨٨-٢٠١١):

يبدأ بصدور القانون الأساسي عدد ٩٠ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٨٨، المتعلق بالجمعيات المعدل للقانون عدد ١٥٤ لسنة ١٩٥٩، وتميز هذا النظام القانوني بالتضييق على حرية تأسيس الجمعيات بالاعتماد على نظام التسجيل أو تأشيرة وزارة الداخلية، وكان نظام مقنع باعتبار إمكانية الرفض من الوزارة، فضلا عن التصنيف الوجوبي للجمعيات بإجبارها على النشاط في مجالات معينة ومحددة، ومن ناحية أخرى اتسم القانون السابق بالطابع الزجري والردعي، وبإسناد اختصاص توقيع العقوبات إلى السلطة التقديرية لوزير الداخلية، ولم يتضمن أحكاما مالية واضحة ودقيقة يمكن معها التدقيق في تمويل الجمعيات.[١٢]

١.ب. النظام القانوني الحالي (المرسوم المؤرخ في ٢٤ أيلول ٢٠١١):

وهو المرسوم الذي تم إعداد من قبل لجنة الخبراء بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة (ثورة الربيع العربي)، ومقاطعة قوانين النظام السابق وتحرير قطاع الجمعيات، ويتميز مرسوم ٢٠١١ بتبسيط إجراءات التأسيس طبقا للمعايير على أنشطتها الفعلية، وككل نظام تحرري لا تخضع الجمعيات إلى رقابة مسبقة بل لاحقة على أنشطتها الفعلية والقائم على مبدأ التدرج، إلا أن التطبيق العملي أكد أن المرسوم سجل نقائص في نصه شكلا ومضمونا، وثغرات تهم بالخصوص إجراءات التأسيس والتمويل ونظام العقوبات وكما أنه لا يذكر بالتفصيل نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يمكن القيام بها، وتلك النقائص أدت إلى سوء تطبيق المرسوم ٢٠١١ الذي أفرز ما يسمى بظاهرة العنف السياسي التي تحولت أو تطورت إلى عنف جسدي، حيث شهدت تونس الاغتيال السياسي لعدة معارضين بين سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣، كما برزت ظاهرة الجمعيات الخيرية المرتبطة بالأحزاب السياسية، وبعدها عدة جمعيات خيرية ذات طابع ديني بلغ عددها ١١٣٨ جمعية،[١٣] ومع أواخر سنة ٢٠١٣ برز المجتمع المدني كبديل ومنقذ في ظل الأزمة الحادة التي تعيشها تونس، حيث اقترحت ٤ منظمات كبرى الحوار الوطني شرعت في إنهاء الفترة الانتقالية وترسيخ معالم النظام المتجدد، وكذا "لجان حماية الثورة" التي ظهرت في يناير ٢٠١١ كتجمعات

---

[١٢]-(السنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس، الواقع والآفاق، التفصيل على الموقع: http://www.slideshare.net التصفح يوم ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩).

[١٣] -(احصائيات فيفري ٢٠١٣، مركز إفادة للإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات).

لها هدفان أساسيان: تنظيم المواطنين لإدارة الحياة اليومية، وإيجاد قيادة سياسية شعبية تؤطر مسارا للتغيير.

و باستقراء الواقع التشريعي نجد أن الجمعيات في تونس وفي جل مراحلها القانونية تأسست لتلميع صورة النظام، أما غيرها فقد حوصرت من كل الجمعيات واخترقت وتعرضت للعنف، فكان هدف المؤسسة البارزة في المجتمع المدني سياسية بحثة حامية للنظام الحاكم، وأما اليوم فنقول أنه من الصعب التكهن بمستقبل العمل المدني في تونس، لكن هناك مؤشرات قوية إلى كونه سيلعب أدوار مهمة في صياغة المشهد العام.

وحسب رئيس الجمعية التونسية لمكافحة الفساد في آخر تصريح له عبر موقع "زووم تونيزيا" يوم ٢٨ فبراير ٢٠١٨، أن عدد الجمعيات في تونس بلغ ١٤٦ ٢١ جمعية، تتوزع على عدة اختصاصات، مبينا أن هناك عجز اليوم عن مراقبة تمويلات الجمعيات نظرا لارتفاع عددها خاصة بعد الثورة.[١٤]

و فيما يلي جدول احصائي للجمعيات في تونس و طبيعتها:

طبيعة الجمعية ونوعها	عددها
جمعيات خيرية	٢ ٣٧٨
جمعيات تنموية	٢ ١٦٢
جمعيات الشباب والطفولة	٦٧٨
جمعيات حقوقية	٣٥٣
جمعيات نسائية	١٨٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المركز الوطني للإحصاء، تونس.

٢. الحركة النقابية:

وعلى الرغم من التطورات التي عرفتها تونس، إلا أن "الاتحاد العام التونسي للشغل" يقي يمثل المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية رغم محاولات الخروج عليها، وتأسيس منظمات أخرى كالاتحاد الوطني التونسي في الثمانينات، والجامعة العامة التونسية للشغل سنة ٢٠٠٦،[١٥] إلا أن العمل النقابي رغم قيمته التاريخية يحتاج إلى مراجعات ضرورية لمواكبة التحولات الوطنية الكبرى في تونس.[١٦]

ثالثا: واقع مؤسسات المجتمع المدني المغربي في ظل مجتمع اقتصاد المعرفة

[١٤] -(أنظر بالتفصيل أكثر: http://www.zoomtunisiana.tn).

[١٥] -(أنظر أكثر: http://ar.wikipedia.org/wiki، التصفح يوم ١ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[١٦] -(القلعي، العمل النقابي في تونس وعلاقته بالشعب وبالدولة وبالإرهاب، منشور يوم ٢٩ أيلول ٢٠١٥، على الموقع http://www.alarab.cauk، والتصفح يوم ١ تشرين الثاني ٢٠١٩).

شهد المغرب تطورات ملحوظة طالت مؤسسات المجتمع المدني ابتداء من النصف الثاني من القرن الماضي، إذ بعد استقلال المغرب سنة ١٩٥٦م، كانت مؤسسات المجتمع المدني تتحرك في هامش محدود وضيق بسبب القوانين والسياسات السلطوية للدولة، ولم يتغير الوضع إلا في مطلع التسعينات حيث خفف المغرب من قوانينه السلطوية، وسمح بهامش من الحرية لصالح المجتمع المدني خاصة بعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة ٢٠٠٥، حيث تجاوز عددها ١٦٠ ألف مؤسسة مدنية سنة ٢٠١٩ وفقا لإحصائيات الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع، وذلك بين الأحزاب والجمعيات والحركات النقابية، نبين واقعها القانوني وبيئتها التشريعية والتنظيمية في ما يلي:

١. التجربة الحزبية (الأحزاب):

تعد الظاهرة الحزبية في المغرب حديثة العهد، فارتبطت في بدايتها بالنضال من أجل الاستقلال في مواجهة المستعمرين الفرنسي والاسباني، رغم أنها انتقلت بعد الاستقلال لترتبط بالسياق السياسي الحديث إلا أنها ظلت مرتبطة بجذورها،[١٧] وقد ارتبط السياق الإصلاحي بتنظيم سياسي جنيني هو: "كتلة العمل الوطني"، كأول حزب سياسي مغربي تأسس سنة ١٩٣٤ كرد فعل وطني لمواجهة سياسة الحماية ومواجهة مناوراتها الكامنة في الظهير البربري، أما السياق الاستقلالي، فارتبط بطموح التحرر، وتم تجسيده من خلال "الحزب الوطني"، الذي خطى خطوة حاسمة بالاعتماد على تنظيماته القاعدية مطالبة بالاستقلال والديمقراطية طاردة لسلطات الحماية وذلك في كانون الثاني ١٩٤٤، وحمل اسم حزب الاستقلال.[١٨]

وفي بداية الستينات، وبعد استقلال المغرب انتقلت النخبة السياسية المغربية إلى مسار آخر مفاده الخروج من الوضعية الإصلاحية، الاستقلالية، وتشكل هذا المسار بعد مراحل من الصراع والرهان الأيديولوجي تمخض عنه ولادة "اليسار الجديد"، سنة ١٩٨٣، وتعد هذه السنة الحاسمة في مسار النظام السياسي المغربي، وخلالها تم ترتيب البيت الداخلي على الصعيد السياسي،[١٩] وظهر نتيجته سنة ١٩٨٤ تكريس النزعة الإصلاحية بشكل نهائي داخل أحزاب المعارضة، فانفجرت بذلك التناقضات داخل كل حزب لا فرق بين أحزاب الأغلبية (التجمع الوطني للأحرار ومنه انبثق الحزب الوطني الديمقراطي في يونيو ١٩٨١)، وأحزاب المعارضة (حزب التقدم والاشتراكية ومنه برزت منظمات كمنظمة العمل الديمقراطي، والمركزية النقابية)، وسعت إلى التوافق طيلة الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠، لتعرف

[١٧] -(ظريف، الأحزاب السياسية المغربية، ٢٠٠١، ص٥٠).
[١٨] -(حامي الدين، الدستور المغربي ورهان موازين القوى، ٢٠٠٥، ص٨٩).
[١٩] -(جنداري، التجربة الحزبية في المغرب، غموض التصور وإعادة الممارسة، ٢٠١٢، ص١٣).

المرحلة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨بناء التحالفات بين الأحزاب وترسيخ المواقع بالنسبة إلى كل حزب، التي نجم بناء عليها ظهور "الكتلة الديمقراطية" تجمع ٥ أحزاب، وفي المقابل أسس تكتل "الوفاق الوطني"، ٣ أحزاب.[٢٠]

وفي سنة ٢٠٠٢ صدر القانون (٠٠-٧٥) المعدل والمتمم لظهير ١٩٥٣، غير أن المرحلة الحاسمة والتاريخية في مسار الأحزاب السياسية بظهير ١٠ يونيو ٢٠١٨ الخاص بتنفيذ القانون (٠٤-٣٦) المتعلق بالأحزاب السياسية، لتعرف المغرب تصورا جديدا لمفهوم الحزب السياسي ووظيفته، بعد أن كانت الأحزاب قانونا جزءا من منظومة الأحكام المتعلقة بقانون الجمعيات، لكنه اشتمل على ثغرات في مسائل حزبية هامة كالديمقراطية، والشفافية في التمويل، والانفاق وتكوين الأحزاب، وفي ظل تملك الأطر القانونية والمستجدات التشريعية تأسس ٢٩ حزبا سياسيا متباينا في الاتجاهات مشكلا الحياة السياسية المغربية، التي يرى فيها البعض تجربة معاقة في ظل غياب أي أفق ديمقراطي حقيقي يربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية.

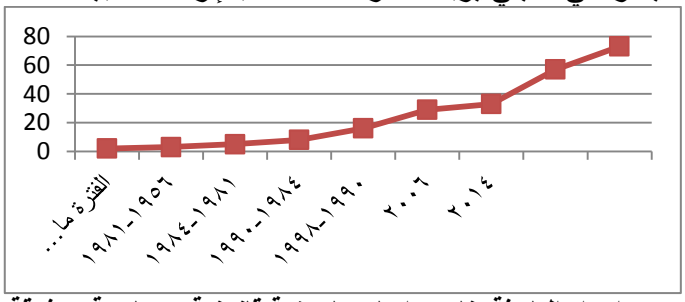

المصدر: من إعداد الباحثة بناء دراسات تاريخية قانونية وسياسية موثوقة.[٢١]

٢. الجمعيات:

بدأ النقاش حول حرية تكوين الجمعيات في المغرب يتخذ شكلا رسميا منذ سنة ٢٠١٣، عندما أطلقت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في المغرب "الحوار الوطني بشأن حالة المجتمع المدني والصلاحيات الدستورية الجديدة"،[٢٢] كخطوة ورؤية مسؤولة لتعزيز دور المجتمع المدني، مما يسمح له يتبوأ لمكانة اللائقة كشريك رئيسي في بناء الديمقراطية والتنمية، وقبل ذلك تضمن دستور ٢٠١١ مبدأ الحرية في تكوين المنظمات والجمعيات المدنية، حيث شاركت في

---

[٢٠]-(جنداري، ص١٧).

[٢١] -(أنظر بالتفصيل: http://www.maroc.ma/ar/content).

[٢٢]-(الموقع الالكتروني للحوار الوطني حول المجتمع المدني والصلاحيات الدستورية الجديدة، http://www.goo.gl/4cyxl وأيضا حرية تكوين الجمعيات في المغرب، ثغرات قانونية وممارسات أمنية على الموقع http://www.cihrs.org التصفح يوم ٣١ تشرين الثاني ٢٠١٩).

تشرين الثاني ٢٠١٣ حوالي ٢٥٠٠ جمعية في مؤتمر وطني لبحث سبل تمكين المجتمع المدني الذي انتهى بتوصية هامة تجسدت في ضرورة توفير بيئة تشريعية تضمن التمتع بحرية تكوين الجمعيات، حيث حققت الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٩ قفزة نوعية في عدد الجمعيات بلغ عددها ١٨٠ ٠٠٠ جمعية، وتعددت حقول اشتغالها واهتماماتها بين التنموية التربوية والثقافية في مهام كانت ملغاة على الدولة من قبل، كما نجد اهتمامات بالبيئة والحفاظ على الموروث الثقافي.

٣. العمل النقابي:

لقد عرف العمل الثقافي في المغرب كواجهة مهمة للنضال المجتمعي في سبيل تحرير القوى العاملة من كل أشكال الجفاء والظلم والاستغلال، وتأسست أول نقابة سنة ١٩٥٩ "الاتحاد المغربي للشغل"، ملحقا بحزب الاستقلال، وبعد انشقاقه وبروز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية جعل النقابة ذراعا قويا لتحقيق هدفه السياسي، وبالمقابل أسس "حزب الاستقلال" الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سنة ١٩٦٠ كثاني نقابة مغربية، كما شهد عام ١٩٧٥ تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل من قبل ٨ نقابات قطاعية تابعة للاتحاد المغربي للشغل، وهي الكنفدرالية التي عرف معها العمل النقابي ديناميكية جديدة،[٢٣] إذ تضاعفت الاحتجاجات النقابية والاضرابات القطاعية التي كانت تنظم بالشراكة بين مختلف الاتحادات النقابية، وعزز الحقل النقابي ببروز العديد من التنظيمات النقابية وصل عددها إلى حوالي أكثر من ٢٠ مركزية نقابية، لكن لاعتماد المغرب على مبدأ النقابة الأكثر تمثيلية فإنه يمكن الحديث في المغرب عن ٥ مركزيات نقابية مهمة هي: (الاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد الوطني للشغل، الفيدرالية الديمقراطية للشغل، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب).[٢٤]

وفي ختام هذا الجزء الأول من الورقة البحثية، والذي حاولنا فيه بيان البيئة التشريعية لمؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب)، نجد أنه رغم وحدة الانتماء، ووحدة الجذور التاريخية ولاسيما الاستعمارية، إلا أن هناك تباينا واضحا في الوضع القانوني لمؤسسات المجتمع المدني، إذ تشتت بين الحرية المحدودة، ومحدودية التأسيس منذ نشأة هذه المؤسسات وكيفية شغلها وطبيعة نشاطاتها ومن بينها المؤسسات الجزائرية التي شهدت ثراء قانونيا وعمليا وسعيا مستمرا سواء من طرف المنظمات المعتمدة وكذا غير القانونية، أما المشهد التونسي فكان الأضيق على الاطلاق لتوسيع السلطة بسط الرقابة والقيود الغزيرة على كل ما هو مجتمع مدني ، وأما في المغرب ورغم الضغوطات السلطوية

[٢٣] -(هكو، الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي، ٢٠٠٨، ص٧١).
[٢٤] -(قاضي، المرجع السابق، ص١٠).

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إلا أن المجتمع المدني عرف حركية غير بسيطة منذ الاحتلالين الفرنسي والاسباني لترتفع وتيرته بعد دستور ٢٠١١ رغم تقيد تشكيل وعمله في مختلف المؤسسات لموافقة وزارة الداخلية، وفيما يلي الجزء الثاني من الدراسة والذي يعالج تطور مؤشرات اقتصادية المعرفة لدى مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي الثلاث.

المحور الثاني: تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني المغاربي لمؤشرات اقتصاد المعرفة.

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى بروز دور المعرفة بشكل جلي، بحيث أصبح المحرك الفاعل في العملية الإنتاجية، وفي دفع عجلة التقدم والتطور في جميع المجالات ومختلف الميادين، وأضحى يمثل دعامة حقيقية، وفهم جديد وعميق لدور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية والاستقرار المجتمعي.

ويساهم الاقتصاد المعرفي بنسبة ٨٠% من الناتج الداخلي الخام للدول المتقدمة، ويخلق ٧٠% من فرص الشغل بها، كما أنه شكل رافعة تنموية لعدة دول آسيوية كالهند التي ضاعفت معدل نموها ثلاث مرات في عقد واحد، واليابان التي رفعت صادراتها من المنتجات والخدمات المعرفية بنسبة ٦٠%، علاوة على احتلال هونغ كونغ المرتبة الثالثة عالميا في جلب الاستثمارات الأجنبية لوجود بيئة حاضنة لمؤسسات الاقتصاد المعرفي،[٢٥] وأما عربيا فلا تحظى المعرفة بالمكانة اللازمة من طرف الحكومات العربية في ظل غياب لسياسات ثقافية واستراتيجيات عملية، تسعى إلى تنويع واغناء الأبحاث عبر الجامعات ومراكز الدراسات، فضلا عن ارتباط هذه الأخيرة بالدوائر السلطوية، واستفحال الفساد الإداري داخل الحقل المعارفي العربي بأوجه متعددة انتهى بالبلاد العربية إلى التضخم البيروقراطي المتوغل داخل مؤسسات المعرفة والتعليم بمختلف أطواره.

وفي ظل مجتمع اقتصاد المعرفة سيكون لرأس المال البشري وإعلاء قيمة المعرفة دورا رئيسا، حيث يستعمل على هيكلة الأسس ومضاعفة سبل التعاون والفرص التي تبلور الاقتصاد القائم على المعرفة، بصفته نموذجا أوليا للنمو والتنافسية للدول والمؤسسات في شكله الحقيقي، ويؤكد على ضرورة التفكير والاستشارة بشكل منهجي لتحويل هذا الاقتصاد إلى قوة رافعة جديدة تزيد من سرعة تنفيذ فلسفته وأهدافه على المستوى العربي، الذي مازالت البنية التحتية فيه، والمبنية على اقتصاد المعرفة تعاني في مختلف المجالات إن على مستوى مؤشر نشر

[٢٥] -(قاسم، اقتصاد المعرفة: متطلباته، مميزاته وركائزه، منشور على الموقع: httpp://www.al3loom.com تم التصفح يوم ٠٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

المعرفة والإنتاج العلمي والتطوير الثقافي، أو حتى على مستويات النظم الاقتصادية ومؤشرات الابداع والابتكار واستخدام المعلوماتية، رغم سعيها الدؤوب في العقود الثلاثة الأخيرة للالتحاق بركب الاقتصاد المعرفي، بالمسارعة في الانضمام إلى مختلف المنظمات الفكرية العالمية والاقتصادية، ومحاولتها لتعديل أطرها القانونية والتشريعية لتتلاءم مع هذا الفرع الهام من فروع الاقتصاد.

هذا ويساعد معهد البنك الدولي للمعرفة من أجل برنامج التنمية البلدان التي ترغب في التمكن من اقتصاد المعرفة بوضع مؤشر (KAM) منذ سنة ٢٠٠٨ يصدر سنويا، ومكون من أربع ركائز أساسية: (الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسساتية، الابداع والابتكار، التعليم والموارد البشرية، تقنيات المعلومات والاتصالات)، ويحتوي المؤشر على أكثر من ٨٠ متغير يمكن أن تستخدمها البلدان كأساس لانتقالها إلى اقتصاد المعرفة،[٢٦] وتختلف المؤشرات الحالية التي تقيس اقتصاد المعرفة من حيث متغيراتها والمنهجيات المعتمدة، حيث لا يزال بناء واستدامة اقتصاد المعرفة تحديا رئيسا أمام الدول العربية، وخصوصا دول المغرب العربي، ويعد مؤشر اقتصاد المعرفة في دول الشمال الافريقي إضافة قيمة لقياس التقدم المعرفي ومتابعة تطور الأوضاع التنموية، وجعل المعرفة في خدمة التنمية، وقد حدد موقع البنك العالمي للمعرفة هذه المؤشرات في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، مصر) في مختلف تقاريره بالاعتماد على قياس تطور الأسس الآتية:[٢٧]

المؤشر ١: النظام الاقتصادي Economic Regime

المؤشر ٢: الإبداع والابتكار Innovation Index

المؤشر ٣: التعليم والموارد البشرية Education Index

المؤشر ٤: تقنيات المعلومات والاتصالات Information &Communication Technology Index

وهي المؤشرات التي تستعمل خلال أجزاء هذا المحور من الدراسة لقياس تطورها، لكن من حيث أداء مؤسسات المجتمع المدني لها في كل من الجزائر، تونس والمغرب

أولا: تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة من حيث مؤسسات المجتمع المدني الجزائري.

بناء على ما تقدم في المحور الأول يتشكل المجتمع المدني الجزائري من حيث الفاعلية والشرعية من المؤسسات التالية (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات المهنية)، ونبين خلال هذا الجزء مدى مساهمتها في تطوير مؤشرات اقتصاد المعرفة بتقييم أدائها كالآتي:

---

[٢٦] -(عبد المنعم، قعلول، اقتصاد المعرفة، ورقة إطارية، ٢٠١٩، ص ص ٤٣-٤٤).

[٢٧] -(أنظر بالتفصيل: http://www.worldbank.org، تم التصفح في ٠٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

١. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "النظام الاقتصادي":

إن تنمية اقتصاد قائم على المعرفة يقتضي توافر بيئة اقتصادية ومؤسساتية سليمة، تسمح بتثمين دور المعرفة في الاقتصاد، فشراكة المجتمع المدني كبيئة مؤسساتية لا غنى عنها في سبيل تحقيق التنمية، ويركز الاقتصاد الجزائري بصفة حصرية على استغلال احتياطات النفط، وبصفة جد ضئيلة على قطاعات: الفلاحة، الأشغال العمومية البترولية، الصناعات خارج المحروقات، النقل والمواصلات، البناء والأشغال العمومية البترولية، الصناعات خارج المحروقات، النقل والمواصلات، البناء والأشغال العمومية، التجارة، الخدمات)، ولا يتعدى النمو الاقتصادي ١,٧% خلال سنة ٢٠١٩ بتسجيل معدل انخفاض بتقديرات سنوات ماضية بلغت ٢,٥% لتراجع نمو الناتج المحلي للقطاعات المذكورة،[٢٨] لاسيما بعد الحراك الشعبي في فبراير ٢٠١٩، وبالولوج إلى المجتمع المدني والبحث عن الدور الاقتصادي لمؤسساته، نجد أن الأحزاب السياسية عديمة الدور وخاوية العطاء اقتصاديا إذ لا تتجاوز حدود السياسة، باستثناء دور التشريع أي المصادقة على القوانين الاقتصادية من طرف ممثلي الأحزاب المنتخبة داخل قبة البرلمان، وأهمها الموازنة العامة، لتبقى الحكومة الجزائرية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، كما تشرف بنفسها على سلسلة برامج التنمية الهادفة للاندماج التشريع في اقتصاد السريع في اقتصاد المعرفة، وبالنسبة للجمعيات برز في الجزائر مفهوم هام مفاده: "تمكين المرأة اقتصاديا، والملاحظ ثراء النشاط الجمعوي النسوي واندماجه في الحياة الاقتصادية كالجمعية الجزائرية للسيدات رئيسيات المؤسسات التي تشارك في مختلف مواقع صنع القرار الاقتصادي في الجزائر، رغم التحديات والمعوقات، إلا أن الملاحظ أن دور هذه الجمعيات لم يتجاوز الدور التوعوي والتدريبي، أما الجمعيات الأخرى، -كما سبق تصنيفها- فذات أدوار غير اقتصادية بصفة مباشرة ولا تحمل مشاريع هادفة في طياتها، وأما عن العمل النقابي في الجزائر من الناحية الاقتصادية به فنلتمس غياب تمثيلي لحل النقابات الموجودة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العامة والخاصة، فضلا عن انحصار وظائفها في تحسين ظروف العمل، ولا تتعدى طموحاتها مسألة "تحسين الأجور".

٢. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "الإبداع والابتكار":

لقد أصدر المشرع الجزائري مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للابتكارات ذات القيمة النفعية ومع اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق أصدر المرسوم التشريعي رقم (٩٣-١٧) المؤرخ في ٧ كانون الأول ١٩٩٣، المتعلق بحماية

[٢٨] -(أنظر التقرير على الموقع: http://www.icriicinternational.org تم التصفح يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

الاختراعات، وأنشأ المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم (٩٨-٦٨) المؤرخ في ٢١ فبراير ١٩٩٨، كما صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية تمهيدا لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وأصدرت أخيرا الأمر رقم (٠٣-٠٧) المؤرخ في ١٩ يوليو ٢٠٠٣ المتعلق ببراءات الاختراع، والابتكار هو ذلك الجهد البشري العقلي والعلمي الذي يشير في النهاية بإنجاز جديد مفيد للإنسانية،[٢٩] وقد أطلقت الجزائر في العقد الأخير عدة مبادرات تشجع على الابتكار وخلق روح الاختراع لدى الشباب الجزائري كمبادرة (مسابقة تحدي ابتكار الجزائر المنظمة من طرف المعهد الجزائري للإبداع ٢٠١٣)، ومنافسة (أبرمج ٢٠١٦ لتشجيع الابتكار في مجال الالكتروني)، و(يوم العلم تحت شعار الابتكار من تنظيم منظمة انجاز الجزائر ٢٠١٦ بجامعة البليدة)، وغيرها كثير تزامن مع استحداث الجزائر ١١ مركز للدعم التكنولوجي والاختراع خلال سنة ٢٠١٨، ومكتب رقمنة ومركز تكوين وحسب آخر الاحصائيات المقدمة خلال عام ٢٠١٨ للمعهد الوطني للملكية الصناعية سجلت ٥٣٣ براءة اختراع.[٣٠]

أما عن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وبكل أطيافها لا نجد حديثا لا كتابيا في برامجها الانشائية، ولا شخصيا في مشاريعها المطروحة مسألة الإبداع والخلق والابتكار، وهذا بالنسبة للأحزاب والنقابات، أما العمل الجمعوي في الجزائر شهد في الآونة الأخيرة، بالتزامن مع ارتفاع وتيرة الابتكارات لدى الشباب خارج وداخل الوطن تأسيس جمعية رائدة هي (الأكاديمية الجزائرية للإبداع والابتكار سنة ٢٠١٨ تضم ٢٠٠ عضو كفء وباحث)، إذ بعيدا عن الدور الغائب للمجتمع المدني تتذيل الجزائر كل سنة عربيا ودوليا الإحصائيات والتقارير العالمية من حيث المحاور الرئيسية للابتكار.

٣. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "التعليم والموارد البشرية":

تؤكد برامج الأحزاب السياسية في الجزائر المتقدمة لمقاعد البرلمان على أهمية التعليم في مختلف أطواره من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، غير أن المختصون يؤكدون أن تلك البرامج لم تقدم يوما الميكانيزمات العملية المرجوة، لا سيما وأنها تحدثت على أهمية ربط التعليم العالي خاصة بالحياة الاقتصادية للبلاد وتنمية مختلف مناطقها، حيث نادى حزب التجمع الوطني الديمقراطي بفكرة "التكوين لصالح الاقتصاد الوطني"، لكن دون الخوض في التفاصيل، وكان حزب مجتمع السلم الوحيد الذي تحدث عن فكرة إعادة النظر في نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه (ل، م،

[٢٩]-(زين الدين، الملكية الصناعية والتجارية، ٢٠٠٠، ص٢٢).

[٣٠] -(أنظر التفاصيل http://www.mdipi.gov.dz، والتصفح يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

د)، واقترح استحداث هيئة خاصة بالبحث العلمي الاستراتيجي، وهو دليل على تواجد الحزب في الوسط الجامعي،[٣١] ويرى المختصون أن الأحزاب في تطوقها للتعليم منقسمة إلى قسمين: قسم يسعى للمحافظة على مكاسب البلاد الاقتصادية منذ الاستقلال، وقسم اكتفى بانتقاد الأوضاع في شكلها العام دون اقتراح حلول، أما بالحديث عن العمل الجمعوي في مجال التعليم في الجزائر فالقصد بذلك الجمعيات التربوية بالدرجة الأولى ثم جمعيات محو الأمية وتعليم الكبار فضلا عن المراكز الجوارية التابعة بها، واهتمت الجمعيات بقسط هام في تطوير مؤشر التعليم من ناحية تحسين ظروف التعليم من جهة، والقضاء على عدة مشاكل كالتسرب المدرسي ومحو الأمية لدى الكبار والأطفال في القرى والأرياف، وتكوين وإدماج المرأة والفتاة بالتعاون مع السلطات المحلية والمؤسسات الخاصة، وأهمها (جمعية إقرأ، جمعية الإرشاد والإصلاح، الرابطة الوطنية للكتاب ومحو الأمية، جمعيات أولياء التلاميذ،...وغيرها) كما يزخر العمل النقابي في الجزائر بحركية دؤوبة لكن بأهداف شخصية مهنية بحتة، تتعلق أساسا بمطالب الأساتذة المادية وظروف العمل، أما بالنسبة لمؤشر الموارد البشرية فنجد أبرز الحركات الجمعوية (الودادية الجزائرية للتضامن الشبابي)، التي سعت في العديد من الفرص إحياء مؤشرات وندوات خلصت من خلالها إلى ضرورة التصدي لظاهرة البطالة التي تنخز جسد المجتمع الجزائري ومؤسساته، والحفاظ على المورد الشبابي الهام كما لا يخفي مناداة الأحزاب في كل دورة برلمانية على ضرورة التشغيل وتطوير سياساته، إلا أن البطالة تخطت نسبة ١٢,٥% خلال شهريوليو الماضي ٢٠١٩، مقابل ٩,٥% في شهر أفريل، وبلغ عدد العاطلين عن العمل ٢,٥مليون شخص.[٣٢]

٤. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات":

جاء في تقرير لموقع الجزائر اليوم [٣٣] أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية افريقيا في مشاريع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والانترنت (الثابت والنقال) لعام ٢٠١٩، حسب تصنيف حديث لـ «Budde Conrm's Telecoms Naturity Index» العالمي، والذي استند على ١٠٠ مقياس، حيث توجد بنية تحتية واسعة لشبكة DSL، ويعتبر المتعامل "موبيليس" أحد أكبر مشغلي شبكات الهاف المحمول الثلاثة بتعاقده مع "هواوي" سجل نحو ٩٢% من إجمالي اتصالات الانترنيت المسجلة بالجزائر، فضلا عن إسهام شركة اتصالات الجزائر في مشاريع البنى

[٣١] أنظر بالتفصيل: http://www.aps.ar/algerie/ التصفح يوم ٠٣ تشرين الثاني ٢٠١٩.
[٣٢] أنظر: http://www.ons.dz.
[٣٣] أنظر: http://www.aljazairalyoum.com التصفح يوم ٠٤ تشرين الثاني ٢٠١٩.

التحتية، ووضع استراتيجية طموحة في نشر وتوسيع استخدام الألياف البحرية في خدمة الانترنيت وربطه جل مدن الجزائر وأقاليمها بكوابل الانترنيت عالي الجودة والتدفق.

وفي غياب تام لدور المجتمع المدني ومؤسساته في التطور التكنولوجي، يسجل أفراد المجتمع الجزائري نجاحات الكترونية فردية، حيث حصل يوم ١٩ تشرين الأول ٢٠١٩ الباحث الجزائري بلقاسم حبة على براءة اختراع الـ ٥٠٠ بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال التكنولوجيا الذكية وهو الحائز على أكثر من ١٠٠٠ براءة اختراع وتطبيقات ابتكارية بفضل ابتكاراته الكبيرة للمجتمع العالمي المتخصص في مجال التكنولوجيا المبتكرة.[٣٤]

ثانيا: تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة من حيث أداء المجتمع المدني التونسي

١. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطوير مؤشر "النظام الاقتصادي":

يقوم الاقتصاد التونسي على قطاعات هامة زراعية، صناعية، منجمية وسياحية ،وللحكومة دور بارز في التحكم بعجلة الاقتصاد بكل مقوماته، لاسيما الموقع الجغرافي، الاستراتيجي الذي يربط بين افريقيا وأوروبا، والمناخ المعتدل والثورات الزراعية المهمة حيث تنافس تونس كبرى الدول في تصدير زيت الزيتون الحمضيات والبرتقال ،وأن نصف مساحتها قابل للاستغلال الزراعي والصناعي والعمراني، والسواحل التي تمتد حوالي ١١٤٨ كم ومنها ٥٧٥ كم من الشواطئ الرملية، ويتنوع الاقتصاد التونسي حيث لا يعتمد على إجمالي ناتج محلي من قطاع واحد، حيث لا تتجاوز حصة كل قطاع ١٠%، ورغم ذلك سجل المعهد الوطني للإحصاء في تونس يوم ٠٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ ارتفاع نسبة التضخم من ٦,٥% خلال شهر يوليو من العام الجاري إلى ٦,٩%.[٣٥]

وفي رصد أداء مؤسسات المجتمع المدني في تونس لمؤشر النظام الاقتصادي، تتفق كل الآراء على غياب الرؤية الاقتصادية لدى الأحزاب التونسية، والتي تتغنى بها قبل كل استحقاق انتخابي ضمن برامجها، وذلك مرده عمق أزمة الثقة بين الأحزاب والناخبين وحتى المنخرطين، فضلا عن الضغوط السلطوية التي تجعل قواعد المشاركة بنظام اقتصادي محدود جدا،[٣٦] أما الجمعيات التي كما سبق ووضحنا في المحور الأول –في تونس فهي بوابة المجتمع المدني والمؤسسة الوحيدة الناشطة حتى في المجال الاقتصادي، ومنها نجد: الجمعية التونسية لاقتصاد الإسلامي،

---

[٣٤] -(أنظر http://www.radioalgerie.dz ،التصفح يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[٣٥]-(أنظر http://www.ar.leaders.com ،التصفح يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[٣٦] -(أنظر: تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية: http://www.csds-center.com ،التصفح بوم ٣تشرين الثاني ٢٠١٩).

الجمعيات المالية، جمعية البحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال، الجمعية الدولية للخبراء الماليين والبنكيين التونسيين، ... وغيرها، حيث لا تتوانى عن عقد المؤتمرات الدولية والتقارير والاقتراحات لخروج تونس من الركود الاقتصادي لاسيما بسبب استفحال ظاهرة التهريب وخطورتها على الاقتصاد والجباية.[٣٧]

٢. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "الابداع والابتكار":

أضاءت تونس حجرة الابتكار في العالم العربي، باختيارها ضمن أكثر ٥٠ دولة مبتكرة حسب نتائج مؤشر بلومبرغ للابتكار لعام ٢٠١٧، ويقيس هذا المؤشر تأثير الابتكار على اقتصاد كل بلد حول ٧ معايير (البحث والتطوير، القيمة المضافة للصناعة التحويلية، كثافة التكنولوجيا، فعالية القطاع الثالث، تركيز الباحثين وعدد براءات الاختراع)،[٣٨] وفي سنة ٢٠١٩ احتلت تونس المركز الأول مغاربيا لمؤشر الابتكار الدولي، الصادر من جامعة كورتيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

هذا ولا تخلو ساحة المجتمع المدني في تونس لاسيما العمل الجمعوي من مساعي تشجيع الابتكار والخلق والإبداع، كالجمعية التونسية "الشبان والعلم" الذي يعتبر فضاء خاص بالابتكار الرقمي، وكذا الجمعية التونسية للإبداع، وجمعية الإبداع الابتكار العلمي، والمشروع التونسي المبتكر، جمعية" شباب إجابيون بلاحدود" ومساهمته الفعالة في تحقيق مجتمع تونسي تواق إلى خلق الإبداع، الجمعية التونسية للثقافة الرقمية والبيداغوجية لتشجيع روح الابداع... وغيرها كثير

٣. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "التعليم والموارد البشرية":

لا يتجاوز أداء النقابات المهنية في تونس (الاتحاد التونسي للشغل، نقابة التعليم الثانوي) عن المطالبة بمصالحهم الشخصية والمهنية وظروف العمل على غرار دول المغرب العربي، في حين تشهد الجمعيات التونسية زخما في التأسيس وظروفا صعبة لتحقيق جودة التعليم في تونس، كالجمعية التونسية لجودة التعليم، الجمعية الخلدونية، الجمعية التونسية للجودة في التربية، الجمعية التونسية لصعوبات التعلم، الجمعية التونسية للكتاب العاملين في مؤسسات التعليم العالي والبحث، الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية، جمعيات أولياء التلاميذ... وغيرها، أما عن مؤشر الموارد

---

[٣٧]-(أنظر الاقتصاد التونسي يستمر في تكبد خسائر فادحة: http://halaekonline.com ،التصفح يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[٣٨]-(تونس تعيد مجد الابتكار العربي في ٢٠١٧ على الموقع http://www.noonpost.com ، التصفح يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

البشرية بالاعتماد على عنصر الشغل فيتوضح نتائج المسح الوطني للمعهد الوطني للإحصاء استقرارا ما بين أشهر أبريل ويوليو من العام الحالي في حدود ١٥,٣%،[٣٩] هذا وتبذل الجمعيات النسائية جهود لمنع انتشار التطرف بسبب تفشي البطالة وتقلب الظروف الاقتصادية والسياسية، وطرحت لشهر تشرين الأول ٢٠١٩ وزارة التكوين المهني والتشغيل في تونس برنامج لامتصاص البطالة وإدماج حاملي الشهادات وتأهيلهم ولم تحدد بعد مدى نجاحه لحداثة البرنامج.

٤. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات":

لقد عرف هذا المؤشر في تونس تطورا كبيرا بالتحديد من سنة ٢٠١٢، حيث أوضح وزير تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي سنة ٢٠١٧ أن تونس قادرة على تحقيق قفزة اعتمادا على الاقتصاد الرقمي،[٤٠] وسيحدث فرص تشغيل واستثمار كبيرة في قطاع اقتصاد المعرفة، للخروج من دوامة الدوران في الاقتصاد التقليدي، ويحتاج ذلك إلى عقول إبداعية وارتباط قوى بشبكة الانترنيت، ومن مشاريع اقتصاد المعرفة بناء على المؤشر التكنولوجي (تونس الذكية smart tunisia)، الذي يتوفر على وفرة وجودة الكفاءات البشرية، ورغم ثغرات المنظومة الموروثة إلا أن (تونس الذكية) منصة عالمية وجهوية للاقتصاد الرقمي ، ونجاحا باهرا لاستثمار دولي.

هذا وتقود التكنولوجيا في تونس مسيرة دعم وتحسين المدارس أو الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، حيث بدأت وزارة التربية التونسية في مايو ٢٠١٥، برنامج تحسينات كبيرة حسب تقرير عن العوائد الرقمية للتنمية في العالم،[٤١] ورغم نجاح تونس في معالجة قضايا الحصول على التعليم بالرقمنة إلا أنها تواجه تحديات أهمها تخريج طلاب قادرين على خلق صناعة التكنولوجيا والتعليم الرقمي في كافة أنحاء البلاد.

ثالثا: تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة من حيث أداء مؤسسات المجتمع المدني للمغربي

١. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "النظام الاقتصادي":

مع اقتراب المواعيد الانتخابية التشريعية تشتعل الحملات الانتخابية التي تقودها مختلف الأحزاب السياسية التي يصل عددها ٣٠ حزبا، وكلها وعود بالانتعاش الاقتصادي والحلول للأزمات الراهنة، والتشغيل وتحقيق الرفاهية، ويقوم الاقتصاد

---

[٣٩] -(أنظر استقرار نسبة البطالة خلال الثلاثي الثاني من سنة ٢٠١٩:
http://www.alchaorouk.com ، التصفح يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[٤٠] -(أنظر http://www.assabah.news.com ،التصفح يوم ٠٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[٤١] -(أنظر http://www.worldbank.com ، التصفح في تشرين الثاني ٢٠١٩).

المغربي أساسا على قطاع الزراعة بمساهمة ١٥% من إجمالي الرفاهية، ويقوم عليه الاقتصاد المغربي بنسبة عالية جدا،[٤٢] كشف المندوبية السامية للتخطيط في آخر تقرير لها أن معدل النمو المحقق في ٢٠١٩ سيتوقف عن نسبة ٢,٨% مقاربة بـ ٣,٥% العام الماضي.

وأما العمل الجمعوي في المغرب اقتصاديا عرف بتنامي ما يعرف بالجمعيات الايكوتنموية ، الساعية بالدرجة الأولى إلى النماء الاقتصادي عن طريق تثمين الموارد البيئية،[٤٣] ولا تعمل الجمعيات في المغرب بمنأى عن الحكومة، فالسلطات المغربية تحدد مجال النشاط أيضا في تشريعاتها، فنلمس الشراكة مع مختلف الفاعلين الأساسيين في مختلف المدن المغربية، وتأتي في صدارة الجمعيات الناشطة (الجمعية المغربية للاقتصاد الإسلامي سنة ١٩٨٧، اتحاد العمل النسائي، منظمة تجديد الوعي النسائي، الجمعية المغربية لصناعة النسيج وللألبسة، الجامعة الوطنية لصناعات تمويل وتثمين السمك، جامعة الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، الجمعية المغربية للمصدرين، جمعية صوت الأمل للتنمية المستدامة... وغيرها كثير)، ويتفق أغلب المراقبين أن النسيج الجمعوي المغربي يتمتع بأكبر درجة من المقدرة على ممارسة نشاطها التنموي مقارنة مع باقي دول المغرب العربي.

٢. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "الابداع والابتكار":

وعلى غرار دول المغرب العربي كتونس والجزائر لا مكان لمؤشر الابداع ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، ولا دور للنقابات في المطالبة بتطوير سبل الإبداع لدى الشباب، ماعدا بعض الجمعيات والمؤسسات الأكاديمية التي أخذت بالمغرب إلى احتلال مراتب هامة، إذ احتل المغرب المرتبة الثانية عربيا في الإبداع والابتكار وفقا لمؤشر "بلومبيرغ" للابتكار، هذا واحتفل المغرب بمرور ٦٠ سنة على صندوق الإبداع والابتكار في آذار ٢٠١٩، ومن المنظمات الأكاديمية الوطنية للإبداع والابتكار، وجمعية ابتكار التي تكون طلبة في مجال الروبورتيك والأردوينو سنة ٢٠١٧، كما لا ننسى المبادرات الفردية حيث يتصدر المغاربة منصات التتويج عالميا، ويحصدون الميداليات والجوائز الدولية، إلا أن المشهد ظل بعيدا عن ملامح الافتخار الرسمي والشعبي المغربي، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين الابداع وأهداف التنمية، وفي العام الماضي طرح السيد عمر عزيمان رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي المغربي، بتصريح رغبة المجلس بشكل قوي في تعميق

[٤٢] -(خبراء هذه أسباب تراجع الاقتصاد المغربي في ٢٠١٩ على الموقع:
http://www.maghrebvcices.com التصفح في يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[٤٣] -(أنظر التفاصيل على الموقع: http://www.marocbroit.com، التصفح في ٠٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

التفكير والنقاش في موضوع الابتكار البيداغوجي باعتباره من مداخل الارتقاء بالمدرسة المغربية.[٤٤]

٣. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطور مؤشر "التعليم والموارد البشرية":

وبالحديث عن التعليم في المغرب كمؤشر لاقتصاد المعرفة أو للتنمية البشرية، تتبادر إلى الأذهان أكبر مبادرة مدنية خلال سنة ٢٠١٨، من خلالها تم تأهيل وإصلاح أكثر من ٩٠ مدرسة بالمناطق القروية، مما مكن من تعليم أكثر من ٣٠٠٠ آلاف تلميذ، فضلا عن المخيمات التي تهدف إلى تشجيع الدراسة ومحاربة التسرب المدرسي، ومن الجمعيات أيضا جمعية التوافق للتعليم الأولى، وجمعية أولياء التلاميذ لخدمة المدرسة، وغيرها ما يميز النشاط الجمعوي التربوي هو الشراكة مع مختلف الفاعلين في قطاع التربية، كالحدث الأبرز سنة ٢٠١٨، بتوقيع خمس اتفاقيات شراكة وتعاون بين المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، وجمعيات المجتمع المدني بغية المساهمة في تطوير وتعميم التعليم الأولى لفائدة أطفال الفئة العمرية ٤-٥ سنوات، والذي جاء تفعيلا لمبادرة "مستقبلنا لا ينتظر"، للملك محمد السادس، وتفعيلا للرؤية الاستراتيجية للتغيير ٢٠١٥-٢٠٣٠،[٤٥] إلا أن المختصين يؤكدون في أحدث التقارير،[٤٦] أن توالي البرامج الإصلاحية لم يأت بأي إضافة نوعية، بل سجل أرقاما صادمة عن وضعية التعليم العمومي، أما التعليم العالي فقد حصل على مراتب متدنية في تقرير التنافسية العالمية، بالإضافة إلى افتقار المشاريع التربوية الحالية للواقعية والتشاركية والتكامل، كما أن أبعاد التعليم (بناء، تعليم، تكوين) طالما كانت مختزلة في التعليم المغربي، واتخذت الصراعات الأيديولوجية والدينية واللغوية طرفا هاما في عدم بنجاعة الإصلاحات التربوية.

٤. تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في تطوير مؤشر "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات":

تعتبر سنة ٢٠٠٩ سنة مرجعية في مجال التكنولوجيا الحديثة بالمغرب، فقد تزامنت مع إطلاق مخطط المغرب الرقمي الهادف إلى رقمنة الإدارة المغربية، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في المجال التكنولوجي، وقد بدأ الحديث مؤخرا فقط في المغرب أي تقريبا منذ سنة ٢٠١٥ عن المدن الذكية ، ودورها في الاقتصاد

---

[٤٤] -(عزيمان، الابتكار البيداغوجي من مداخل الارتقاء بالمدرسة المغربية، على الموقع: http://elaphmarocco.com التصفح يوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[٤٥] -(أنظر التفاصيل على: http://www.maghress.com التصفح في ٠٤ تشرين الثاني ٢٠١٩).

[٤٦] -(أنظر: http://www.ultrasawt.com التصفح في ٠٥ تشرين الثاني ٢٠١٩).

المعرفي وما يحققه من مردودية عالية داخل المؤسسات الخدمية والصناعية، وجاءت المملكة المغربية ضمن قائمة أسرع ١٠ مراكز تكنولوجية نموا عربيا وافريقيا، وحقق قطاع التكنولوجيا لمعدل سنوي يبلغ ١٠%خلال السنوات الخمس الماضية، ومتوسط صادرات مصر ٣,٥ مليار دولار، هذا ونلمس غياب شبه كامل لمؤسسات المجتمع المدني في المجال التكنولوجي ماعدا بعض التنظيمات الحكومية كصندوق المغرب الرقمي سنة ٢٠١٣ ، و"جمعية تكنوبارك" لإنشاء وتطوير الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو نتيجة لشراكة القطاع العام والقطاع الخاص.

نتائج و اقتراحات:

نخلص من مجمل ما قيل من معارف في هذه الورقة البحثية المتواضعة، والتي جمعت بين ثلاثة أبعاد– الواقع التشريعي ،مؤسسات المجتمع المدني ، مؤشرات اقتصاد المعرفة - لاقتصاد المعرفة لم يحن التقاؤها بعد، و لم تطرح البتة عربيا ولا حتى مغاربيا، فالاقتصاد القائم على المعرفة هو ميزة أساسية للمجتمع الإنساني العصري، وأحد المكتسبات المهمة البديلة للاقتصاد التقليدي، والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية والطلب على تقنيات المعلوماتية أو الاقتصاد الرقمي لترقية مختلف القطاعات داخل الدولة الواحدة، بالاعتماد أساسا على استثمار الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة في عالمنا العربي.

أما على الصعيد المغاربي (دول المغرب العربي الثلاث، الجزائر، تونس والمغرب) فإن البنية القانونية الحاضنة لمؤسسات المجتمع المدني تقر بأنها شريك فعال في تطوير مؤشرات اقتصاد المعرفة، لكن لم يتجاوز إقرارها حدود الورقة المكتوبة، فشكلت الضغوط المتزايدة الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية على تلك المنظمات حجرة عثرة، وجعلتها تبلور أفكارها، بين الثورية خلال الفترة الاستعمارية إلى الديمقراطية بعد الاستقلال، ثم الحداثة والمواطنة في العصر الحالي، مشكلة بهذه القضايا حلقة فارغة الأهداف فاقدة الوعي، لينتهي بها المطاف إلى الدور التنموي الذي به تناست ومن خلاله نامت ولم تنهض بعد، وها نحن اليوم من خلال هذا اللقاء نوجه نداء عاجلا لكافة مؤسسات المجتمع المدني مفاده أين أنت من اقتصاد المعرفة؟ متأسفين أسفا بالغا أن عمق البحث والدراسة لم يجدي نفعا، فلم نجد مجيبا يحمل مؤشرات اقتصاد المعرفة في معظم تشكيلات المجتمع المدني المغاربي، فلا الأحزاب السياسية ولا النقابات، أما الجمعيات فربما أعطتنا بصيص الأمل الذي لم يرى النور بعد فبقيت جهودها في نطاق المحاولات لعدم التماس نتائج التحول الى اقتصاد المعرفة منها.

بناء على النتائج المقدمة نطرح التوصيات الهامة الآتية، والموجهة إلى حكومات الدول المغاربة الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب):

١. تفعيل الشراكة بين الفاعليين الأساسيين في مختلف القطاعات الحكومية، مع الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات المهنية، مع ضرورة تغيير ومعاهدات سنوية أو حتى ذات نظرة استشرافية، أو رؤى مستقبلية.

٢. إرساء أعمدة قانونية رصينة، وتوفير بيئة تشريعية فيها من الحرية والأدوار لمؤسسات المجتمع المدني ما يسد رمقها، ويعوض سنين الجفاء القانوني والحصر السياسي لتحركاتها وتوجهاتها، ومن تم توفير الجناح القانوني الملائم للتمويل من الاقتصاد التقليدي نحو اقتصاد المعرفة، فالقانون أساس لكل قيم الدولة ومنها مؤشرات المعرفة، كقيم ينبني عليها قانون الاقتصاد المعرفي.

٣. الحاجة الماسة والملحة لإشراك مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في كل مؤشرات اقتصاد العرفة، للانتقال إلى آفاق رحبة تمكنها من استغلال ثرواتها البشرية، الفكري العملاقة التي تبينت خلال قياس لأداء لمؤشرات الإبداع والابتكار وكذا استخدام تقنيات التكنولوجيا، وتعزيز فكرة الاقتصاد الرقمي للنهوض بقطاعات التعليم والتربية والاقتصاد التي عرفتها دولتي المغرب وتونس رغم التعزيز الضئيل للفكرة وطنيا، ومغاربيا رغم أهمية الفكرة في التنمية.

٤. التحدي الهائل اليوم أما الحكومات المغاربية هو تسريع وثيرة التحول في المؤسسات العمومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني للاقتصاد المعرفي، بتكثيف عملية تحديث الخطوط العريضة للإنتاج –تعزيز التنافسية والابتكار- تحديث نظم التعليم العالي والتربية في مختلف الأطوار –وتهيئة أعداد كافية من فرص تشغيل العمالة الماهرة.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية:

الباز، شهيدة . (١٩٩٧). *المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين*. القاهرة: انترناشيونال برس للنشر.

جنداري ، ادريس.(٢٠١٢) .*التجربة الحزبية في المغرب غموض التصور وإعادة الممارسة*، القاهرة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر والتوزيع.

حامي الدين، عبد العلي.(٢٠٠٥). *الدستور المغربي ورهان موازين القوى*.المغرب : مطبعة النجاح الجديدة، المغرب.

خليفة ، عبد الوهاب.(٢٠٠١) .*المدخل إلى علم السياسة* . الجزائر : دار فرطبة للنشر والتوزيع.

زين الدين، صلاح.(٢٠٠٠). *الملكية الصناعية والتجارية*. الأردن: دار الثقافة. عمان.

ضريف ، محمد.(٢٠٠١) .*الأحزاب السياسية المغربية*.ط١. المغرب :دار الاعتصام.

عبد المنعم ،هبة وقعلول ، سفيان.(٢٠١٩)*اقتصاد المعرفة*، الامارات العربية المتحدة: منشورات صندوق النقد العربي.

قاضي، سي الطاهر.(٢٠١٧) .*واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي*. تونس: منشورات الغرب الأقصى.

كبير، سيدي أحمد.(٢٠٠٩). *التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية*. الجزائر: منشورات جامعة الجزائر.

منيسي ،أحمد.(٢٠٠٤). *التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة : مؤسسة الأهرام.

هكو، أمينة.(٢٠٠٨). *الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي*. المغرب: منشورات المستقبل العربي.

وناس ، منصف.(١٩٩٧). *الحياة الجمعياتية في المغرب العربي*. تونس: منشورات المغرب الأقصى .

ثانيا الدراسات المنشورة إلكترونيا:

السنوسي، منير. *البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس*.(١١ يونيو ٢٠١٧). تم الاسترجاع من الموقع http://www.slideshare.net

القليعي،مصطفى .العمل النقابي في تونس وعلاقته بالشعب وبالدولة وبالإرهاب .(٢٩ أيلول٢٠١٥). تم الاسترجاع من الموقع: http://www.alarab.co.uk

حرية تكوين الجمعيات في المغرب العربي(ثغرات قانونية وممارسات أمنية). تم الاسترجاع من الموقع: http://www.cihrs.org
قاسم،أمجد. اقتصاد المعرفة متطلباته(مميزاته وركائزه).تم الاسترجاع من الموقع: http://www.al3oloom.com

ثالثا مقالات الصحف المنشورة إلكترونيا:

تونس تعيد مجد الابتكار العربي في ٢٠١٧. (٠٣ فبراير ٢٠١٧). نون بوست تم الاسترجاع من الموقع: http://www.noonpost.com
هذه أسباب تراجع الاقتصاد المغربي في ٢٠١٩.(١٦ يونيو ٢٠١٩). صحيفة أصوات مغاربية.تم الاسترجاع من الموقع http://maghrebvoices.com
استقرار نسبة البطالة خلال الثلاثي الثاني من سنة ٢٠١٩. (١٦ أغسطس ٢٠١٩)، صحيفة الشروق. تم الاسترجاع من الموقع http://www.elchourouk.com
الاقتصاد التونسي يستمر في تكبد خسائر فادحة (٠٧ تشرين الأول ٢٠١٩). صحيفة حقائق أون لاين.تم الاسترجاع من الموقع: http://www.nokqekonline.com
الابتكار البيداغوجي من ما دخل الارتقاء بالمدرسة المغربية (٩ تشرين الأول ٢٠١٩)، صحيفة إيلاف المغرب. تم الاسترجاع من الموقع: http://www.elaphmorocco.com

رابعا المواقع الكترونية:

http://www.un.org/ar/esa/hdr03.shtml
http://www.ennaharonline.com
http://www.alssaFirarabi.com
http://www.worldbank.org
http://www.icricibternational.org
http://www.mdipi.gov.dz
http://www.aps.ar/algerie
http://www.aljazairalyoum.com
http://www.radioalgerie.dz
http://www.leaders.com
http://www.csds.center.com
http://www.assabah.news.tn
http://www.maroc.droit.com
http://www.maghress.com
http://www.ultrasawt.com